

Distr.: General

3 July 2014

Arabic

Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ٩٧ (ح) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢		أولا - مقدمة
٢		ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء
٢		أرمينيا
٤		أذربيجان
٥		كوبا
٧		الجمهورية الدومينيكية
٨		إكوادور
٩		البرتغال
١٠		قطر
١١		صربيا
١٢		إسبانيا
١٣		أوكرانيا

* A/69/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

230714 230714 14-56701X (A)



أولا - مقدمة

١ - أكدت الجمعية العامة مجدداً، في قرارها ٥٥/٦٨، الطرق والوسائل المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن الواردة في تقرير هيئة نزع السلاح عن دورتها لعام ١٩٩٣، وأهابت بالدول الأعضاء اتباع هذه الطرق والوسائل عن طريق التشاور والحوار المستمرين، وفي الوقت نفسه، تجنب الأعمال التي قد تعرقل ذلك الحوار أو تضعفه. علاوة على ذلك، حثت الجمعية العامة الدول على الامتنال الصارم لجميع الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية، بما في ذلك اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح، التي هي طرف فيها. وأكدت الجمعية العامة أيضاً ضرورة أن يكون الهدف من تدابير بناء الثقة هو المساعدة في تعزيز السلم والأمن الدوليين بصورة تتسق مع مبدأ الأمن غير المنقوص بأدى مستوى من التسليح، وشجعت على تعزيز تدابير بناء الثقة الثنائية والإقليمية، بموافقة الأطراف المعنية ومشاركتها، من أجل تجنب نشوب نزاعات ومنع اندلاع أعمال عدائية بشكل غير مقصود أو عرضي. وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين يتضمن آراء الدول الأعضاء بشأن تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وهذا التقرير مقدم استجابة لذلك الطلب.

٢ - وقد أرسلت مذكرة شفوية في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ إلى جميع الدول الأعضاء لالتماس آرائها. وحتى الآن، وردت ردود من حكومات أذربيجان وكوبا والجمهورية الدومينيكية وإكوادور والبرتغال وقطر وصربيا وإسبانيا وأوكرانيا، وترد هذه الردود مستنسخة في الفرع الثاني أدناه. وستصدر الردود الإضافية في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء

أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

يتيح قرار الجمعية العامة ٥٥/٦٨ فرصة هامة لدراسة التحديات المتعلقة بتدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، لتحديد مصادر التوترات الخاملة، والسعي لإيجاد الحلول.

ولطالما كانت أرمينيا من أشد المناصرين للتعاون الإقليمي في كل الميادين الممكنة. ومنطق ذلك بسيط ومسوّغات وجيهة: فحتى مع وجود مشكلات بين البلدان في مناطق

معينة، فأني تعاون، صغيرا كان أو كبيرا، وسواء كان على مدى قصير أو طويل، إنما يساهم على نحو لا جدال فيه في بناء الثقة.

واسترشادا بهذا النهج القائم على المبادئ، تبذل أرمينيا كل جهد ممكن للمضي قدما في بناء الثقة ضمن منطقة جنوب القوقاز، وذلك بالاستفادة من الأطر التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والشراكة من أجل السلام/مجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية، والاستفادة كذلك من العلاقات الثنائية. وقد برهنت أرمينيا دوما على استعدادها لبدء مشاريع تهدف إلى تنمية التعاون الإقليمي في العديد من المجالات، وعلى رغبتها في ذلك.

ولكن للأسف، فإن الحالة السائدة في المنطقة، والدوافع السياسية القائمة على تصورات خاطئة لدى كل من تركيا وأذربيجان، لا تسمح باتخاذ خطوات بناء الثقة العملية التي يتعين اتخاذها في مجال نزع السلاح. والأسوأ من ذلك أن هناك سباق تسلح بالغ الخطورة يلوح في الأفق على الصعيد دون الإقليمي.

فوفقا لمعلومات رسمية عن حالة تنفيذ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، فإن أذربيجان تتجاوز كثيرا السقف المحدد لها في فئتين من المعدات التي فرضت المعاهدة قيودا عليها. إذ يبلغ عدد ما تحوزه أذربيجان من الدبابات ٤٨٤ دبابة، في حين أن الحد الأقصى المسموح به هو ٢٢٠ دبابة؛ ويبلغ عدد ما تحوزه من قطع المدفعية ٦٢٤ قطعة (الحد الأقصى المسموح به هو ٢٨٥ قطعة). وفي عام ٢٠١٠، كانت هناك زيادة كبيرة في حيازتها من قطع المدفعية (٤٤)، وكذلك في فئة الطائرات المروحية الهجومية (١١)، وفي عدد الطائرات القتالية (٤).

ومن شأن الزيادات المضاعفة في الميزانية العسكرية لأذربيجان خلال السنوات الماضية (بنسبة ٤٧٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٠، حيث زاد الإنفاق على الدفاع في عام ٢٠١١ إلى ٣,٣ بلايين دولار)، وكذلك استمرار الخطاب العدواني والقاسي للقيادة الأذربيجانية، أن تزيد حدة التوتر في منطقة جنوب القوقاز، وتقوّض إلى حد خطير عملية المفاوضات الرامية إلى تسوية سلمية للمشكلات القائمة، لا سيما النزاع بشأن ناغورني كاراباخ.

وتتسم تدابير بناء الثقة والأمن بأهمية خاصة في تسوية النزاعات. وللأسف، فإن أذربيجان ترفض إبعاد القناصة عن خط التماس، الذين يزهقون أرواح العشرات كل عام. ويتجاهل الجانب الأذربيجاني النداءات المستمرة من الأمين العام للأمم المتحدة، ومن الرؤساء المتتابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومن الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في هذا الصدد. وتتقاعس أذربيجان عن الوفاء بالتزامها هي

ذاتها الوارد في البيان المشترك الصادر عن رؤساء أذربيجان وأرمينيا، والاتحاد الروسي في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ في سوتشي، وترفض تعزيز نظام وقف إطلاق النار بإنشاء آلية للتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار.

إن التنفيذ التام غير المشروط لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا الملزمة قانوناً لا يشكل الأداة الرئيسية لتحديد الأسلحة التقليدية فحسب، بل هو أيضاً أحد الأركان الأساسية لتدابير بناء الثقة في المنطقة، وللموقف المتهاون من جانب أذربيجان في هذا الصدد تأثير سلبي للغاية على جهود أرمينيا في تهيئة جو من الثقة والتعاون في المنطقة.

ومن أجل تخفيف حدة التوترات القائمة في المنطقة، وعكس مسار التوجهات المثيرة للقلق، وملء الفراغ الأمني، اتخذت أرمينيا وجورجيا مؤخراً خطوات مسؤولة للنهوض بالتعاون الثنائي، بما في ذلك خطوات في مجال الدفاع. ويؤمل أن يؤثر هذا التطور الإيجابي على الجهات المعنية الأخرى في المنطقة لتسير على هذا النهج أيضاً.

أذربيجان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

تعتبر أذربيجان تدابير بناء الثقة أداة تكميلية قيمة في تعزيز الثقة والأمن المشتركين بين الدول على الصعيدين الدولي والإقليمي ودون الإقليمي. وينبغي أن تُطبّق هذه التدابير على نحو يضمن حق جميع الدول في التمتع بالأمن على قدم المساواة، مما يكفل عدم حصول أي دولة منفردة أو أي مجموعة من الدول على مزايا دون سواها. ولا يمكن فصل تدابير بناء الثقة والأمن عن السياق السياسي والأمني العام، ولا سيما عندما تكون حالات التزاع هي مجال التطبيق. ولا يمكن أن تكون فعالة إلا عندما تلتزم الدول التزاماً صادقاً مدعوماً بإجراءات ملموسة تحظى بالثقة بإحلال السلام وتحقيق الاستقرار.

وتواصل أذربيجان جهودها الحثيثة التي تبذلها على المستويين المتعدد والثنائي الأطراف لضمان زيادة توثيق التنسيق والتعاون في تنفيذ التزاماتها في مجالات تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح وتدابير بناء الثقة والأمن. وتعمل أذربيجان بانتظام، بوصفها دولة مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في مجال تبادل المعلومات، وتقديم التقارير وتلقي الزيارات في إطار عمليات التفتيش والتقييم والمراقبة في الموقع. بموجب وثيقة فيينا لعام ٢٠١١ الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن، ومدونة قواعد السلوك المتعلقة بالجوانب السياسية - العسكرية للأمن، ووثيقة

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ووثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بالمبادئ المنظّمة لعمليات نقل الأسلحة التقليدية، وما إلى ذلك.

ويشكل استمرار احتلال أرمينيا لإقليم داغليق قاراباغ (ناغورني كاراباخ) والمقاطعات السبع المحيطة في أذربيجان عقبة كأداء أمام التطبيق الفعال لتدابير بناء الثقة في منطقة جنوب القوقاز. إن الجمعية العامة، في قرارها ٥٥/٦٨، تدعو الدول الأعضاء إلى الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتسوية منازعاتها بالوسائل السلمية. ومن شأن التجاهل المستمر والمتعمد لهذه الالتزامات، وغيرها من الالتزامات القانونية الدولية، أن يقوّض السلام والأمن والاستقرار في جنوب القوقاز.

وتواصل أرمينيا تعزيز وجودها العسكري وتجري بانتظام تدريبات عسكرية واسعة النطاق في الأراضي الأذربيجانية المحتلة. لقد أصبحت الانتهاكات المنتظمة لوقف إطلاق النار التي ترتكبها القوات المسلحة لأرمينيا والهجمات المتعمدة التي تشنها على المدنيين الأذربيجانيين والممتلكات المدنية الأذربيجانية أكثر تواتراً وعنفاً، وهو ما أسفر عن قتل وتشويه الكثير من المدنيين المقيمين بالقرب من خط المواجهة.

فيجب أن تسحب أرمينيا على الفور قواتها المسلحة من جميع الأراضي المحتلة في أذربيجان، وتحترم السلامة الإقليمية لأذربيجان، وأن تشارك بصورة بناءة في المفاوضات المتعلقة بتسوية النزاع، وهو ما يمهد الطريق لتحقيق السلام الدائم والأمن والاستقرار في المنطقة.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

تعترف كوبا بما لتدابير بناء الثقة من مساهمة قيمة في تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وهي، في هذا الصدد، تؤيد المبادئ التوجيهية المتعلقة بتدابير بناء الثقة التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٧٨/٤٣ و.او.

وتؤكد كوبا من جديد أيضاً صحة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأنواع المناسبة من تدابير بناء الثقة، ومن أجل تنفيذ هذه التدابير على الصعيد العالمي أو الإقليمي، التي اعتمدها هيئة نزع السلاح بالإجماع في عام ١٩٩٦. وتنص المبادئ التوجيهية، من بين أمور أخرى،

على أن بناء الثقة هو "عملية تتم خطوة بخطوة، وتقوم على اعتماد تدابير ملموسة وفعالة تستتبع التزاما سياسيا وتتسم بقدر كبير من الأهمية على الصعيد العسكري، وتهدف إلى المضي قدما نحو توطيد الثقة والأمن من أجل تخفيف حدة التوتر مع المساعدة على تحديد الأسلحة ونزع السلاح".

ويمكن أن يساعد اعتماد تدابير لبناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي تحترم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة احتراماً تاماً، وتحظى بموافقة ومشاركة الأطراف المعنية، على تجنب نشوب النزاعات، ومنع الاندلاع غير المقصود والعرضي للأعمال العدائية، والمساهمة في الاستقرار الإقليمي وتحقيق الأهداف الإنمائية، بما في ذلك القضاء على الفقر وحماية البيئة. فللتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية صلة وثيقة بالسلم والأمن الدوليين.

ولأن تدابير بناء الثقة اختيارية بطبيعتها، فلا يمكن فرضها. ويتوقف نجاح هذه التدابير إلى حد بعيد على تحقيق توافق حقيقي بين الدول المشاركة في تنفيذها.

وحتى تكون تدابير بناء الثقة فعالة حقاً، لا بد أن تستجيب للظروف الخاصة للبلد المعني أو المنطقة أو المنطقة دون الإقليمية المعنية. ولا يمكن أن يكون هناك مقاس واحد يناسب جميع التدابير.

إن احترام القانون الدولي والامتنال التام لميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، كل ذلك يشكل أساساً للتعايش السلمي والأمن على الصعيد الدولي، ويشكل الإطار الأساسي لوضع تدابير فعالة حقاً لبناء الثقة.

ويمكن أن يساعد تنفيذ تدابير بناء الثقة على تهيئة بيئة تمكينية لمراقبة الأسلحة والحد منها ونزع السلاح بفعالية، ولتعزيز آفاق التسوية السلمية للمنازعات. وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن تكون هذه التدابير، بأي حال من الأحوال، بديلاً عن تدابير الحد من التسليح ونزع السلاح والمعاهدات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة في هذا المجال، وليست أيضاً شرطاً مسبقاً لتنفيذها. ومن الأهمية بمكان ألا نفقد التركيز على تدابير نزع السلاح أو نضعفها بأي حال من الأحوال.

إن وجود ما يزيد عن ١٧ ٠٠٠ قطعة سلاح نووي ومواصلة تحديثها وتطويرها، فضلاً عن الإنفاق العسكري المتعاظم باطراد على الصعيد العالمي، الذي يتجاوز الآن ١,٧٥٦ تريليون دولار في السنة، هي من العوامل التي تولد مناخاً من عدم الثقة والقلق

المشروع على النطاق الدولي. وفي هذا السياق، تؤكد كوبا من جديد أن الدول التي تتمتع بقدرات عسكرية أكبر تتحمل مسؤولية كبرى في ما يتعلق بتدابير بناء الثقة.

وفي مبادرة محددة، يمكن، إضافة إلى فائدتها الواضحة، أن تكون ذات قيمة كبيرة من حيث كونها إجراء لبناء الثقة، تقترح كوبا مجددا إنشاء صندوق تديره الأمم المتحدة، على أن يودع فيه ما لا يقل عن نصف النفقات العسكرية الحالية، من أجل استيفاء متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المحتاجة.

فمن الضروري تعزيز تدابير بناء الثقة وتحسينها وتوسيع نطاقها على جميع المستويات، حسب الاقتضاء، لأن الغرض منها، على وجه الدقة، هو تعزيز التفاهم والشفافية والتعاون بين الدول. وترى كوبا، في نفس الوقت، أن تنفيذ تدابير بناء الثقة ينبغي أن يتم على نحو يكفل حق كل دولة في أمن غير منقوص، ويكفل عدم حصول أي دولة منفردة أو أي مجموعة من الدول على مزايا دون سواها، في أي مرحلة من مراحل عملية بناء الثقة.

الجمهورية الدومينيكية

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

تؤدي العمليات الناشئة عن العولمة إلى بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، معززة بذلك حجم الثقة بين المواطنين والدولة وفيما بين الدول.

فيجب اتخاذ تدابير لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية المستدامة، فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحسن كبير في كل دولة من الدول الأعضاء، ومن ثم، إلى تحقيق الأمن على الصعيد الإقليمي. وفي السياق نفسه، لا يمكننا أن نتوخى بناء الثقة من دون مراعاة التقيد بالقانون الدولي واحترام سيادة كل دولة. ولهذا السبب، ينبغي أن ننظر في اتخاذ الإجراءات التالية، من جملة أمور أخرى:

(أ) التشجيع على تحقيق مزيد من الشفافية والآليات المؤسسية لتبادل المعلومات فيما بين الدول الأعضاء بشأن ما ينبغي اتخاذه من إجراءات بشأن الأسلحة النارية والذخائر والمعدات المرتبطة بها، وخاصة في ما يتعلق بنقلها، والتجارة بها، وتحويل مسارها، والاتجار بها، وحفظ سجلاتها، مع التركيز على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛

(ب) تعزيز التعاون التقني وآليات التكامل، بما في ذلك التشخيص وطرق العمل، من أجل زيادة وتيرة استرداد الأسلحة غير المشروعة، والأسلحة الموجودة في حوزة

المستخدمين غير المرخص لهم. والأسلحة التي يُساء استخدامها، علما بأن تقليص إمكانيات الوصول إلى الأسلحة النارية، وخاصة بالنسبة إلى المدنيين، من شأنه أن يعزز الأمن العام والتعايش السلمي؛

(ج) تحسين عملية وضع إطار مفاهيمي للأمن على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ففي حين أن معظم البلدان في المنطقة قد تواجه مشاكل مشتركة وتحديات مماثلة ضمن إطار ثقافي واجتماعي واقتصادي مشترك، هناك اختلافات كبيرة في بعض بلدان المنطقة والمنطقة دون الإقليمية، وهذه الخصوصيات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في سياق من التعاون، حتى تكون الإجراءات التي يجري تصميمها وتنفيذها متسقة، وتستجيب على نحو كاف للاحتياجات المحددة لكل دولة؛

(د) زيادة الوعي بأن التصدي للتحديات الأمنية لا يعني بالضرورة اتخاذ إجراءات أو ردود تنطوي على نزاع عسكري؛

(هـ) تحسين آليات توزيع الموارد للتصدي للكوارث الطبيعية في سياق التضامن فيما بين الدول، وتقديم الدعم الإنساني؛

(و) العمل معا من أجل تحسين السياسات العامة والتعليمية والثقافية للمضي قدما في تعزيز ثقافة السلام.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

ترى إكوادور أن إجراء تحسينات في مجال التكامل الإقليمي ودون الإقليمي يوفر الإطار المناسب لتنفيذ تدابير بناء الثقة. وفي هذا الصدد، أحرز مجلس الدفاع لأمريكا الجنوبية تقدما كبيرا في تعزيز الحالة في أمريكا الجنوبية باعتبارها منطقة سلام وتعاون. ولتحقيق هذه الغاية، أشار رؤساء الدول في المنطقة، في إعلان باراماريو المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٣، إلى أن المجلس هو المنتدى المثالي للمضي قدما في تطوير التفكير الاستراتيجي.

وفي الوقت الحاضر، يعكف المجلس على وضع رؤية مشتركة بشأن الدفاع على الصعيد الإقليمي، استنادا إلى جوانب من قبيل حماية الموارد الطبيعية الاستراتيجية، والدفاع عن الفضاء الإلكتروني، والتعاون في صناعة الدفاع وفي بناء القدرات والتدريب، وبوجه خاص، مع إنشاء كلية الدفاع التابعة لأمريكا الجنوبية، وهي مبادرة تولت إكوادور قيادتها بدعم من البرازيل والأرجنتين.

وقد أعطيت تلك الرؤية المشتركة شكلا محددا في التوجه الاستراتيجي الواضح الوارد في خطة العمل لعام ٢٠١٤، وفي قواعد المجلس ومصفوفة المخزونات العسكرية. والجدير بالذكر أن مركز الدراسات الدفاعية الاستراتيجية، عرض في الاجتماع الخامس للمجلس، تقريراً عن تسجيل نفقات الدفاع في المنطقة، وهو تقرير سيجري نشره في الأشهر المقبلة.

علاوة على ذلك، عقد وزراء الدفاع لإكوادور وبيرو وكولومبيا، في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٤، اجتماعاً على الحدود لأول مرة التزموا فيه بإضفاء طابع مؤسسي على الاجتماعات الثلاثية، بهدف تبادل المعلومات والتوصل إلى اتفاق بشأن إجراءات مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمتفجرات والمخدرات وتنفيذها، وتهريب الوقود والسلائف الكيميائية، وأنشطة التعدين غير القانونية، وجميعها تشكل تهديدات لأمن الحدود البحرية والنهرية والبرية والمناطق الداخلية في البلدان الثلاثة جميعها.

ولا تزال تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، في نظر إكوادور، أساسية في بناء نظام دفاع يهدف إلى مواجهة التحديات الجديدة ومكافحة التهديدات المشتركة، بتنفيذ الصكوك الإقليمية في خدمة السلام والاستقرار في المنطقة. وساهمت أيضاً في تعزيز جهود التعاون في المجالات التي هي موضع اهتمام مشترك - من قبيل تحديد مخاطر الكوارث الطبيعية، وإجراء تمرينات في مجال حفظ السلام - والتي تعود بالنفع على شعوب منطقتنا.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠١٤]

في القرار ٥٥/٦٨ المتعلق بتدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وفي معرض الإشارة إلى القرارات والمبادئ التوجيهية التي اعتمدها الجمعية العامة وهيئة نزع السلاح بتوافق الآراء في ما يتصل بتدابير بناء الثقة، حثت الجمعية العامة الدول على الامتثال لجميع الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية، بما فيها اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح، التي هي طرف فيها.

وترى البرتغال أن تدابير بناء الثقة هي عنصر أساسي في تحسين السلام والأمن وتعزيزهما، وهي وسيلة مهمة لمنع نشوب النزاعات وتجنبها على الصعد الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

وفي هذا السياق، دأبت البرتغال على نشر تقرير سنوي عن أعمال التجارة والوساطة في مجال المنتجات الدفاعية على الصعيد الدولي. وتقوم البرتغال أيضا بجمع البيانات الوطنية المتعلقة بصاردات الأسلحة التقليدية، وهي بيانات تقدمها إلى الاتحاد الأوروبي لأغراض تقريرها السنوي، وإلى الأمم المتحدة، وإلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وإلى أمانة اتفاق واسينار لضوابط التصدير على الأسلحة التقليدية والبضائع والتكنولوجيات ذات الاستعمال المزدوج. وتقوم البرتغال سنويا بنشر ميزانيتها العسكرية، التي هي متاحة للمنظمات غير الحكومية ومؤسسات الفكر والرأي.

علاوة على ذلك، وفي ما يتعلق بتصدير الأسلحة، تمثل البرتغال أمثالا كاملا للموقف الموحد 2008/944/CFSP لمجلس الاتحاد الأوروبي، الذي يحدد قواعد مشتركة لجميع الدول الأعضاء. وتشمل تلك القواعد احترام عمليات الحظر الدولية والإقليمية، والاستقرار الإقليمي، وعلى وجه الخصوص حقوق الإنسان.

وقد رحبت البرتغال بزيارة قام بها ممثلو الاتحاد الأفريقي إلى المرافق البحرية البرتغالية وفقا للاستراتيجية البحرية المتكاملة في أفريقيا لعام ٢٠٥٠.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

ينبغي أن يستند بناء الثقة على العناصر التالية:

(أ) الصكوك الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بترع السلاح، ومنها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة؛

(ب) الإجراءات التي تقوم بها الأمم المتحدة والدول الكبرى من أجل إقناع الدول التي لم تنضم بعد إلى الصكوك ذات الصلة بالانضمام إليها؛

(ج) تنفيذ التوصيات والنتائج المنبثقة عن مؤتمرات الاستعراض ومؤتمرات الدول الأطراف في الصكوك التي تحظر أسلحة الدمار الشامل؛

(د) تأكيد حق الدول في امتلاك أسلحة تقليدية بالقدر اللازم للدفاع عن نفسها، وتحت إشراف الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون دور المنظمة هو تنظيم التجارة بهذه الأسلحة بدلا من تقييدها.

صربيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤]

شاركت وزارة الدفاع والقوات المسلحة لصربيا بنشاط، بموجب مسؤولياتها، في المبادرات الأمنية الإقليمية التالية في جنوب شرق أوروبا: مجلس التعاون الإقليمي، ومؤتمر وزراء الدفاع لجنوب شرق أوروبا، ومنتدى التعاون الدفاعي بين بلدان غرب البلقان، ومؤتمر رؤساء الدفاع لبلدان البلقان، ومركز التعاون الأمني. إضافة إلى ذلك، فإن لصربيا صفة مراقب في ميثاق الولايات المتحدة وبلدان البحر الأدرياتي.

وتهدف المبادرات المذكورة إلى تعزيز التعاون في مجالات الأمن والتنمية، والوقوف على القدرات الوطنية في المراكز الإقليمية (مركز الدفاع في المجالات الكيميائية والإحيائية والإشعاعية، والأكاديمية الطبية العسكرية، والمستشفى العسكري في نيش، وقاعدة الجنوب (Jug) العسكرية، ومركز عمليات حفظ السلام، ومركز تدمير الذخيرة والأسلحة في كراغوييفاتش).

وتفي وزارة الدفاع والقوات المسلحة لصربيا، بواسطة وحداتها التنظيمية ذات الصلة، بجميع التزاماتها الدولية بموجب وثيقة فيينا لعام ٢٠١١، ووثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية، وتدمير تلك الأسلحة.

وانطلاقاً من الفصل العاشر من وثيقة فيينا لعام ٢٠١١، المتعلق بالتدابير الإقليمية، وقعت صربيا اتفاقين ثنائيين في مجال الحد من التسلح، مع هنغاريا على مستوى الحكومة، ومع بلغاريا على مستوى وزارة الدفاع. وبموجب هذين الاتفاقين، تم تنفيذ نشاطين في أراضي كل دولة في عام ٢٠١٣. وفي أثناء تلك الأنشطة التي نفذت في بلغاريا، جرى توقيع بروتوكول مستكمل بين وزارة الدفاع في جمهورية صربيا ووزارة الدفاع في جمهورية بلغاريا بشأن تعزيز تدابير بناء الثقة والأمن المكملّة لوثيقة فيينا لعام ٢٠١١. وفي نفس الوقت، نُفذ أيضاً نشاطان في أراضي صربيا.

وقد جرى الامتثال التام لجميع أحكام المادة الرابعة، المتعلقة بتدابير الحد من التسلح على الصعيد دون الإقليمي، من المرفق ١ - باء للاتفاق الإطارى العام للسلام في البوسنة والهرسك (اتفاق دايتون). وفي عام ٢٠١٣، شاركت صربيا في خمس عمليات تفتيش نفذت

في أراضي الأطراف الأخرى في الاتفاق، في حين شاركت تلك الأطراف في خمس عمليات تفتيش نفذت في أراضي صربيا. ومن المقرر إجراء تسع عمليات تفتيش في عام ٢٠١٤، خمس منها في أراضي صربيا وأربع في أراضي الأطراف الأخرى في الاتفاق.

ويجري حاليا نقل المسؤولية الكاملة عن الاتفاق المتعلق بالحد من التسلح على الصعيد الإقليمي إلى لأطراف في الاتفاق. وهذه الأنشطة تجري وفقا لجدول زمني محدد، ويُتوقع أن تكتمل العملية بحلول نهاية عام ٢٠١٤. والجدير بالذكر أن هذا هو الاتفاق الوحيد في مجال الحد من التسلح الذي يُمتثل له باستمرار وينفذ بالكامل.

ويتولى مركز التحقق التابع لوزارة الدفاع في جمهورية صربيا ومركز التحقق في جمهورية ألمانيا الاتحادية تنفيذ الأنشطة المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرفق ١ - باء لاتفاق دايتون تنفيذا منتظما. وفي عام ٢٠١٣، نُفذ نشاط واحد في صربيا، في حين من المقرر تنفيذ نشاطين (أحدهما في صربيا والآخر في ألمانيا) في عام ٢٠١٤.

وفي ما يتعلق بكميات الأسلحة التي في حوزة القوات المسلحة لصربيا فهي أقل من الحد المقرر في المادة الرابعة من المرفق ١ - باء لاتفاق دايتون، وهي مستمرة في الانخفاض إلى مستوى الحد الأدنى الذي يلي الاحتياجات الأمنية الخارجية والداخلية لصربيا.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

ينبغي أن يكون الغرض النهائي من أي نظام لتحديد الأسلحة، أو لتدابير بناء الثقة والأمن، هو منع نشوب النزاعات، بالحد من خطر التصورات أو الحسابات الخاطئة المتعلقة بالأنشطة العسكرية التي يقوم بها الآخرون، وبوضع تدابير تجعل اتخاذ استعدادات عسكرية في الخفاء أمرا عسيرا، وبالتقليل من خطر التعرض لهجوم مباغت، أو اندلاع أعمال قتالية بصورة عرضية.

وانطلاقا من هذا المعيار، تكتسب تدابير بناء الثقة والأمن على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي قيمة كبيرة جدا باعتبارها وسيلة وقائية مصممة على مقاس المواصفات الإقليمية ودون الإقليمية، نظرا إلى أنها لا تشمل سوى عدد محدود من المشاركين، وهو ما يجعلها أشد صرامة، من ثم، أكثر فعالية. وكل ذلك إنما يسهل اعتماد تلك التدابير وتنفيذها.

وقد شاركت إسبانيا على نحو نشط في كل مبادرة من هذا القبيل تهم منطقتها، فهي طرف في معاهدة الأجواء المفتوحة التي تتضمن تدابير ملزمة قانوناً، وهي بوصفها دولة عضواً في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإنها ملزمة كذلك من الناحية السياسية بتنفيذ التدابير الواردة في وثيقة فيينا لمفاوضات تدابير بناء الثقة والأمن (جرى استكمالها في عام ٢٠١١ بهدف تحسين نطاق تطبيقها وتوسيعه) وفي وثائق أخرى من وثائق المنظمة. علاوة على ذلك، ساهمت إسبانيا في تنفيذ اتفاقات تحقيق الاستقرار الإقليمي المنصوص عليها بموجب المرفق ١ - بء من اتفاق دايتون.

ونحن نرى أن المبادئ التالية هي الأجدر بالاهتمام، من بين جميع المبادئ التي ينبغي أن تحكم تدابير بناء الثقة والأمن في السياق الإقليمي ودون الإقليمي: خصوصية كل حالة، والشفافية والقابلية للتحقق، والمعاملة بالمثل، والمشاركة الطوعية في المفاوضات، والامتثال الإلزامي، والتدرج، والتكامل.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤]

لا تزال أوكرانيا ملتزمة باستمرار بالأهداف المتوخاة من تعزيز الأمن للجميع، بطرق منها اتخاذ تدابير فعالة لبناء الثقة والأمن. وعلى هذا النحو، ترحب أوكرانيا باتخاذ جميع تدابير بناء الثقة والأمن في عموم أوروبا وعلى الصعيد دون الإقليمي والثنائي التكميلي، في الماضي والحاضر والمستقبل.

وقد أكدت تدابير بناء الثقة والأمن أهميتها وفائدتها بفضل ما يديه مجتمع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من مقاومة متضافرة لانتهاك قواعد السلوك المتحضر خلال الأزمات الخطيرة في أوكرانيا الناجم عن احتلال الاتحاد الروسي جزءاً من أراضيها - وهي جمهورية القرم ذات الاستقلال الذاتي - الذي تلت زعزعة الاستقرار في الجنوب والشرق من بلدنا، بدعم من موسكو، وهو أمر غير مسبوق في التاريخ الأوروبي الحديث. وقد أظهر هذا النهج تصوراً يتسم بروح المسؤولية لدى غالبية المجتمع الأوروبي لمبدأ عدم تجزؤ الأمن.

وقد استُخدمت الإمكانيات والأدوات المنصوص عليها في وثيقة فيينا لعام ٢٠١١، ولا تزال تستخدم على نطاق واسع، لمعالجة الشواغل في ما يتعلق بالأنشطة العسكرية غير المشروعة للاتحاد الروسي في أراضي أوكرانيا، والأنشطة العسكرية غير العادية التي تقوم بها روسيا قرب الحدود الأوكرانية لغرض التخويف المتعمد.

وأوكرانيا طرف مسؤول منذ فترة طويلة في آليات بناء الثقة هذه لعموم أوروبا وعلى الصعيد دون الإقليمي والثنائي التكميلي، من قبيل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ومعاهدة الأجواء المفتوحة، ووثيقة فيينا المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن، وهي مشارك نشط في تحديثها. إضافة إلى ذلك، مرت أوكرانيا بتجارب إيجابية جدا في تعميق بناء الثقة، بالاستفادة من اتفاقات حكومية دولية ثنائية منفصلة بشأن تدابير بناء الثقة والأمن في المناطق الحدودية، وهو ما تشجعه وثيقة فيينا. وحتى الوقت الحاضر، دخلت أوكرانيا في هذه الاتفاقات مع بولندا المجاورة في عام ٢٠٠٤، ومع هنغاريا في عام ١٩٩٨، ومع سلوفاكيا في عام ٢٠٠٠، ومع بيلاروسيا في عام ٢٠٠١. ولا تهدف أنشطة التفتيش واجتماعات الأطراف العادية في تلك الاتفاقات بقدر كبير إلى التحقق من الامتثال، ولكنها تهدف في الغالب إلى تعزيز الاتصالات العسكرية والعلاقات المتبادلة بينها في زيادة تعزيز وتكامل عملية لبناء الثقة والأمن على الصعيد الثنائي ودون الإقليمي والأوروبي. وفي ١٠ آذار/مارس ٢٠١٤، وقعت أوكرانيا اتفاقا حكوميا دوليا مع رومانيا بشأن اعتماد تدابير ثنائية لبناء الثقة والأمن. وللأسف، فقد رفض الجانب الروسي العديد من مقترحات أوكرانيا بشأن إبرام اتفاقات مماثلة مع روسيا، بحجة وجود شراكة استراتيجية بين البلدين، وهي استراتيجية كشف طبيعتها الحقيقية بالكامل قيام روسيا باحتلال شبه جزيرة القرم التابعة لأوكرانيا، وتركيز القوات المسلحة الروسية على طول الحدود الأوكرانية والأنشطة التخريبية الجارية على أراضي أوكرانيا.

إضافة إلى ذلك، ومما يؤسف له، فقد كان من شأن سلوك الاتحاد الروسي غير المقبول أن قوّض جدوى إقامة ترتيبات لبناء الثقة على الصعيد الإقليمي بين الدول المطلة على البحر الأسود من قبيل مجموعة العمل المعنية بالتعاون البحري في منطقة البحر الأسود، والوثيقة المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن في المجال البحري بمنطقة البحر الأسود.

إن أوكرانيا واثقة من أن الالتزام القوي من جانب جميع الدول المشاركة بالتنفيذ الكامل لتدابير بناء الثقة والأمن ومواصلة تحسينها وتوسيع نطاقها أمر أساسي لتعزيز الاستقرار السياسي والعسكري داخل مناطق كل منها. غير أن احترام الالتزامات التي جرى التعهد بها يشكل تحديا كبيرا، حتى من جانب الأنظمة غير الديمقراطية.

وترى أوكرانيا أن التجربة الأوروبية، مع تدابير بناء الثقة والأمن، يمكن أن تعتبر بحق قصة نجاح، وأن وثيقة فيينا، التي ولّدت قدرا كبيرا من الخبرة في مجال بناء الثقة، يمكن أن تكون بمثابة مثال حي لإقامة ترتيبات مماثلة في مناطق أخرى، لأن تدابير بناء الثقة والأمن يمكن يقينا أن تعود بالفائدة على الجميع في أنحاء العالم.